آلية إعداد التقارير المستقلة

تقرير النتائج:

تونس 2023 – 2025

Open Government Partnership

Independent Reporting Mechanism

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 2

القسم 1: الملاحظات الرئيسية 5

القسم 2: النتائج الأولية 8

القسم 3: المشاركة والمشاركة في الإعداد 15

القسم 4: المنهجية 19

الملحق 1: البيانات المتعلقة بكل تعهد 22

ملخص تنفيذي

ساهمت خطة العمل الوطنية الخامسة في تونس في تعزيز البيانات المفتوحة وترسيخ شفافية الموازنة. لكن رغم التقدم الكبير المحرز في إنجاز الخطة، بقيت النتائج الأولية محدودة بسبب السياق الحافل بالصعوبات، والتركيز على الأنشطة الفنية الداخلية، وغياب التأييد الحكومي رفيع المستوى لعناصر الإصلاح الرئيسية. وفي حين كانت عملية شراكة الحكومة المفتوحة تعاونية في البداية، إلا أن التواصل بين المجتمع المدني والحكومة تراجع أثناء التنفيذ.

التنفيذ

في خطة العمل الوطنية الخامسة لتونس، تم إنجاز 10 من أصل 15 تعهدًا بشكل كامل أو كبير.[1] وقد أعطت الخطة الأولوية للإصلاحات المتعلقة بالميزانية المفتوحة والبيانات المفتوحة وحوكمة التصرف في الموارد الطبيعية ورقمنة الخدمات الإدارية. لكن على الرغم من مستوى الإنجاز العالي، كانت العديد من الأنشطة تقنية وداخلية ومحصورة بالحكومة. وبالتالي، لم تحقق غالبية التعهدات (12) نتائج ملحوظة.

مع ذلك، حققت الجهات الإصلاحية نتائج معتدلة على صعيد البيانات المفتوحة وشفافية الميزانية. ففي إطار التعهد عدد 1، أطلقت وزارة المالية نسخة مجددة من بوابة الميزانية المفتوحة "ميزانيتنا"،[2] التي توفر معلومات دقيقة ومحدثة عن الميزانية. كما عمل المنتدى المدني التونسي لشراكة الحكومة المفتوحة على إعداد ميزانية الدولة في صيغة مبسطة يمكن لذوي الاحتياجات الخصوصية الاطلاع عليها.

وبموجب التعهدين عدد 6 و7، دعمت وحدة الإدارة الإلكترونية الإصلاحات المتعلقة بالبيانات المفتوحة من خلال إطلاق سجل وطني للبيانات العمومية يتيح للمواطنين طلب الحصول على البيانات التي تم جردها والاطلاع عليها.[3] كما اتخذت وزارة البيئة خطوات نحو توسيع نشر البيانات البيئية. وأسهم التعاون بين الوزارات والمجتمع المدني المحلي والشركاء الدوليين في تعزيز النقاش العمومي

لمحة سريعة

مستوى الإنجاز

تعهدات منجزة بالكامل أو بمعظمها	15/10

النتائج الأولية

تعهدات حققت نتائج أولية	15/3
تعهدات حققت نتائج مهمة	15/0

الملاحظات الرئيسية

- أدت محدودية الدعم السياسي وغياب الملكية المؤسسية على المستوى القيادي إلى إضعاف النتائج والحد من وضوح مسار عملية شراكة الحكومة المفتوحة.
- واصلت منظمات المجتمع المدني الدفع بالإصلاحات رغم تراجع التعاون مع الجهات المنفذة.
- يشكل ضيق الفضاء المدني في تونس تحديًا أمام جهود الحكومة المفتوحة.

حول البيانات البيئية في خمس ولايات. إلا أن تنفيذ التعهدات الثلاثة تأثر بتراجع مستوى التعاون بين المجتمع المدني والحكومة.

- غالبًا ما يطغى التركيز على رقمنة الخدمات الإدارية على فرص تنفيذ إصلاحات أعمق في مجال الحكومة المفتوحة.

استيفاء الحد الأدنى من المتطلبات أثناء التنفيذ: كلا

فقد أدى انسحاب الجهات المنفذة الرئيسية أو تعليق عملها، والتحديات المرتبطة بالتنسيق، وافتقار تصميم التعهدات إلى ارتباط واضح بمبادئ الحكومة المفتوحة إلى عرقلة النتائج الأولية لبقية التعهدات. فالتعهد عدد 4، الذي اعتُبر واعدًا في مراجعة خطة العمل، لم يحقق النتائج المتوقعة بسبب انسحاب منظمة المجتمع المدني المنفذة من عملية شراكة الحكومة المفتوحة؛ فيما تأثر التعهد عدد 5 المتعلق بتعزيز النشر التلقائي للمعلومة باستمرار تعليق عمل هيئة النفاذ إلى المعلومة. أما التعهد عدد 10 بشأن المشاركة الإلكترونية فخسر التمويل بعد تعليق دعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في البلاد. كذلك واجه التعهدان عدد 8 و9 المتعلقان بالحكومة المفتوحة على المستوى المحلي، واللذان اعتُبرا أيضًا واعدين في البداية، تحديات متعلقة بالتنسيق بين الجهات المنفذة والشركاء المحليين والدوليين.

وحيث أن العديد من التعهدات ركّزت على الإصلاحات الإدارية الداخلية، لم تسهم بشكل مباشر في تعزيز انفتاح الحكومة تجاه المواطنين التونسيين رغم ارتفاع مستويات تنفيذها. وقد شملت الإصلاحات التي افتقرت إلى ارتباط واضح بالحكومة المفتوحة التعهدين 2 و3 بشأن إدارة المياه، والتعهدين 11 و12 بشأن النزاهة بالقطاع العام، والتعهد 14 بشأن الخدمات الموجّهة للمستثمرين. وبينما أنتج التعهدان 13 و15 وثائق لدعم حوكمة منظمات المجتمع المدني وتعزيز وصول ذوي الاحتياجات الخصوصية إلى المعلومات، إلا أن آلية إعداد التقارير المستقلة وجدت أدلة محدودة على تفعيل هذه المخرجات بحلول نهاية فترة التنفيذ. وقد قدّم شركاء عدة، أمثال برنامج دعم الحكومة المفتوحة بالدول الأفريقية الفرنكوفونية (PAGOF)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والبنك الدولي، دعمًا فنيًا وماليًا أساسيًا لتنفيذ عدد من التعهدات.

المشاركة والمشاركة في الإعداد

تمت عملية شراكة الحكومة المفتوحة تحت إشراف وحدة الإدارة الإلكترونية التابعة لرئاسة الحكومة، إلى جانب لجنة استشارية.[4] وتضمنت عملية الإعداد التشاركي لخطة العمل ثلاث ورشات عمل إقليمية في قفصة والقيروان والكاف لإشراك أصحاب المصلحة خارج العاصمة، بالإضافة إلى جمع أكثر من 320 مقترحًا عبر بوابة المشاركة الرقمية وورشات العمل والبريد الإلكتروني، ومن خلال الهياكل العمومية أيضًا.[5] وطوال فترة التنفيذ، لم تعيّن تونس نقطة اتصال حكومية رفيعة المستوى مع شراكة الحكومة المفتوحة. لذلك افتقرت الإصلاحات إلى جهة قيادية داعمة قادرة على تحويل التقدم التقني المتخصص إلى نتائج مؤسسية في مجال الحكومة المفتوحة. كما تراجعت مشاركة منظمات المجتمع المدني ووتيرة الاجتماعات خلال النصف الثاني من فترة التنفيذ، ما أوجد حالة من عدم اليقين بشأن خطة العمل التالية.[6]

ولم تستوفِ تونس الحد الأدنى من المتطلبات المنصوص عليها في معايير المشاركة والمشاركة في الإعداد الخاصة بشراكة الحكومة المفتوحة حيث لم تعقد اللجنة الاستشارية أي اجتماعات بين ماي 2025 ونهاية فترة التنفيذ في ديسمبر 2025.[7] ولذلك

توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بأن تستأنف اللجنة الاستشارية اجتماعاتها لإعادة إطلاق الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني، لا سيما بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الوطنية الخامسة ووضع الجدول الزمني للمشاركة في إعداد التعهدات المستقبلية.

سياق التنفيذ

تأثر تنفيذ خطة العمل الوطنية الخامسة لتونس بصعوبات متزايدة في مجال الحوكمة والفضاء المدني.[8] في هذا السياق، تراجع مستوى التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني بشأن إصلاحات شراكة الحكومة المفتوحة أثناء التنفيذ. مع ذلك، واصلت منظمات المجتمع المدني جهودها بدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأعمال المنفذة من خلال المنتدى المدني التونسي لشراكة الحكومة المفتوحة. وبينما تشير الأدلة المتاحة على الإنترنت إلى أن بعض الوزارات واصلت تنفيذ الإصلاحات، إلا أنّ نقص التأييد الحكومي على مستوى القيادة العليا حدّ من إمكانات عدد من التعهدات لتحقيق نتائج ملموسة. على سبيل المثال، لا تزال الاستراتيجية الوطنية للبيانات المفتوحة بانتظار اعتمادها رسميًا من الحكومة. وعلى المستوى المحلي، كان ثلاثة من الأعضاء التونسيين الخمسة في برنامج الحكومة المفتوحة المحلي يملكون تعهدات نشطة حتى مارس 2026.[9] ولكن نظرًا لعدم استجابة جهات الاتصال الحكومية المعنية بشراكة الحكومة المفتوحة لطلبات إجراء المقابلات، فقد استند هذا التقرير حصرًا إلى الأبحاث المكتبية والمقابلات مع ممثلي منظمات المجتمع المدني.

---

[1] الجمهورية التونسية، رئاسة الحكومة، "خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة 2023–2025"، 9 جانفي 2024، https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-action-plan-2023-2025-december.

[2] "ميزانيتنا"، الحكومة التونسية، تم دخول الرابط في جوان 2026 http://www.mizaniatouna.gov.tn.

[3] "السجل الوطني للبيانات العمومية"، الحكومة التونسية، تم دخول الرابط في جوان 2026 registre.data.gov.tn.

[4] رئاسة الحكومة، " خطة العمل الوطنية لتونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[5] رئاسة الحكومة، " خطة العمل الوطنية لتونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة، ص. 10.

[6] مقابلة مع أحد أصحاب المصلحة من المجتمع المدني (لم يُكشف عن هويته) أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 6 فيفري 2026؛ مقابلة مع أحد أصحاب المصلحة من المجتمع المدني (لم يُكشف عن هويته) أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 23 فيفري 2026.

[7] "محاضر جلسات اللجنة الاستشارية"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?cat=51. أكدت آلية إعداد التقارير المستقلة أيضًا، من خلال مقابلات مع أصحاب المصلحة في المجتمع المدني، عدم عقد أي اجتماعات بين 22 ماي 2025 وديسمبر 2025.

[8] "مرصد الفضاء المدني في تونس"، سيفيكوس، تم دخول الرابط في جوان 2026، https://monitor.civicus.org/country/tunisia؛ تقرير "الحرية في العالم 2025: تونس"، فريدوم هاوس، تم دخول الرابط في جوان 2026، https://freedomhouse.org/country/tunisia/freedom-world/2025؛ "مرصد الحرية المدنية: تونس"، المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، تم التحديث في 15 ماي 2026، www.icnl.org/resources/civic-freedom-monitor/tunisia.

[9] من بين الأعضاء التونسيين الخمسة في شراكة الحكومة المفتوحة، لا تمتلك سوى الزريبة والكاف ودار شعبان الفهري تعهدات نشطة، في حين لم يكن لدى قرطاج والرقاب أي تعهدات. انظر: "شراكة الحكومة المفتوحة المحلية"، شراكة الحكومة المفتوحة، 27 مارس 2026 https://www.opengovpartnership.org/ogp-local.

القسم 1: الملاحظات الرئيسية

تستعرض الملاحظات الرئيسية أفكارًا مستخلصة من دورة خطة العمل الخامسة في تونس. وتهدف هذه الدروس إلى دعم تعهدات تونس المستقبلية وتعزيز مسيرتها نحو ترسيخ مبادئ الحكومة المفتوحة.[1]

الملاحظة الأولى: أدت محدودية الدعم السياسي وغياب الملكية المؤسسية على المستوى القيادي إلى إضعاف النتائج والحد من وضوح مسار عملية شراكة الحكومة المفتوحة.

أحرزت خطة العمل الوطنية الخامسة في تونس تقدمًا ثابتًا على المستوى الفني، إلا أن العديد من التعهدات لم تبلغ كامل إمكاناتها بسبب غياب التأييد السياسي على المستوى القيادي. على سبيل المثال، استُكملت الاستراتيجية الوطنية للبيانات المفتوحة (التعهد عدد 6) وخارطة الطريق الخاصة بها في أواخر عام 2025،[2] لكنها لم تحظَ بمصادقة رسمية من رئاسة الحكومة. كما أن تعليق عمل هيئة النفاذ إلى المعلومة في أوت 2025[3] حدّ من قدرة التعهد الخامس على تعزيز الشفافية الحكومية، رغم استكمال منهجية لتقييم النشر الاستباقي للمعلومات.[4] ولا يزال غياب نقطة اتصال حكومية رفيعة المستوى أو جهة داعمة لشراكة الحكومة المفتوحة يقوّض فعالية التعهدات ويحول دون انتقالها من تحقيق تقدم فني تدريجي إلى إحداث إصلاحات مؤسسية أوسع.

وقد استمر مسار شراكة الحكومة المفتوحة في تونس خلال مرحلتَي المشاركة في الإعداد والتنفيذ الأولي لخطة العمل الخامسة. إلا أن الأطراف المعنية أفادت عن تراجع في التعاون والتواصل. إذ لم تُعقد أي اجتماعات أخرى للّجنة الاستشارية بينما لم يتم تحديث الموقع الإلكتروني للشراكة في تونس منذ شهر ماي 2025 حتى نهاية فترة التنفيذ. وبالتالي، لم تتوفر لدى الأطراف التي أجريت معها المقابلات، ولا لدى آلية إعداد التقارير المستقلة، صورة مكتملة عن مستوى تنفيذ خطة العمل. كما لم يكن واضحًا ما إذا كانت تونس بصدد إعداد خطة عمل وطنية سادسة.[5] وبموجب قواعد شراكة الحكومة المفتوحة، يجب على تونس تقديم تعهد واحد على الأقل إلى شراكة الحكومة المفتوحة وبدء تنفيذه بحلول ديسمبر 2026 للحفاظ على وضعها كعضو فاعل في الشراكة.

الملاحظة الثانية: واصلت منظمات المجتمع المدني الدفع بالإصلاحات رغم تراجع التعاون مع الجهات المنفذة.

في البداية، تعاونت الوزارات المنفذة ومنظمات المجتمع المدني بشأن الإصلاحات المتعلقة بشفافية الموازنة والبيانات المفتوحة. إلا أن منظمات المجتمع المدني اضطرت إلى مواصلة العمل بصورة مستقلة بعد تراجع التواصل من جانب الوزارات المنفذة. فقد تعاونت وزارة المالية مع المنتدى المدني التونسي لشراكة الحكومة المفتوحة خلال مرحلة تصميم التعهد الأول وبداية تنفيذه. لكن عندما توقفت الوزارة عن التعاون في إعداد ميزانية المواطن، تولى المنتدى بصورة مستقلة إعداد مواد الميزانية بصيغة مبسطة وميسّرة استنادًا إلى المعلومات المتاحة للعموم. وبينما أطلقت الوزارة النسخة المطورة من بوابة الموازنة المفتوحة "ميزانيتنا"، لم تُنفذ الدورات التدريبية التي كان مخططًا لها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز استخدام الجمهور للبوابة.[6]

في إطار التعهد عدد 7، تعاونت منظمات المجتمع المدني مع وزارة البيئة لإعداد جردٍ وخطة عمل لنشر البيانات البيئية. وبحلول نهاية فترة التنفيذ، لم يكن الشركاء من المجتمع المدني يفهمون بوضوح مدى تقدم هذا الإصلاح باستثناء ما يمكنهم استنتاجه من البيانات المتاحة على الإنترنت. على المستوى المحلي، أثمر التعاون بين وزارة البيئة ووحدة الإدارة الإلكترونية وبرنامج دعم الحكومة المفتوحة بالدول الأفريقية الفرنكوفونية وجمعية إعمار وتواصل للتنمية (AITD) بقابس عن تنظيم برامج إذاعية وورشات

عمل لمناقشة البيانات البيئية وآليات المساءلة في خمس ولايات. مع ذلك، تعثّر الإصلاح عندما لم تردّ وزارة البيئة على اقتراح يقضي بمواصلة الشراكة.[7] وقد ساهمت هذه الجهود المجتمعية بشكل كبير في تحقيق النتائج الأولية التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير.

الملاحظة الثالثة: يشكل ضيق الفضاء المدني في تونس تحديًا أمام جهود الحكومة المفتوحة.

استفاد مسار شراكة الحكومة المفتوحة في تونس من وجود فضاء مدني نشط وحيوي. إلا أنه خلال فترة التنفيذ، كثّفت الحكومة التونسية الضغوط على منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والصحفيين، كما نظر البرلمان في مشروع قانون من شأنه أن يزيد سيطرة الحكومة على المجتمع المدني بشكل كبير.[8] وكذلك ساهمت التوترات المتزايدة في تراجع مشاركة منظمات المجتمع المدني في مسار الشراكة، إذ انخفض عددها من عشر منظمات إلى أربع فقط بحلول نهاية دورة خطة العمل.[9] بالإضافة إلى ذلك، أسهم هذا السياق في انسحاب إحدى المنظمات التي كانت قد التزمت في البداية بتنفيذ التعهد الرابع الذي اعتُبر واعدًا في مراجعة خطة العمل التي أجرتها آلية إعداد التقارير المستقلة.[10] ولا تستوفي حاليًا تونس بعض معايير الأهلية الخاصة بشراكة الحكومة المفتوحة، لا سيما تلك المتعلقة بتقييم أوضاع الفضاء المدني، بما في ذلك حرية تأسيس منظمات المجتمع المدني وإنهاء نشاطها وكذلك المؤشرات المرتبطة بقمع هذه المنظمات.[11]

الملاحظة الرابعة: غالبًا ما يطغى التركيز على رقمنة الخدمات الإدارية على فرص تنفيذ إصلاحات أعمق في مجال الحكومة المفتوحة.

ركّز جزء كبير من خطة العمل على الحكومة الإلكترونية ورقمنة الخدمات الإدارية بدلًا من الإصلاحات التي تفتح الحكومة بصورة مباشرة أمام المواطنين. فقد تم إنجاز جزء كبير من التعهدات بشأن رخص استغلال الملك العمومي للمياه (2 و3) والتدريب المتعلق بالنزاهة (11 و12)، لكنها لم تحقق نتائج في مجال الحكومة المفتوحة لأنها ركّزت على تحسين الكفاءة الإدارية الداخلية. وفي حين أسهمت هذه المشاريع في تحسين عمليات تحصيل الإيرادات وتدريب الموظفين، إلا أنها افتقرت إلى آليات الانفتاح مثل توفير لوحات المؤشرات الموجهة للعموم، وإتاحة الإحصاءات الإدارية بصيغة البيانات المفتوحة أو قنوات المشاركة المدنية، خاصةً في مسألة إدارة المياه التي تعتبر حيوية في تونس. ويمكن أن تضمن التعهدات المستقبلية وجود حلقة للمساءلة العمومية في كل منصة رقمية، بما يتيح للمواطنين الوصول إلى الخدمات والمعلومات الإلكترونية، لا بل أيضًا مراقبة الأداء وتقديم الملاحظات التي تُسهم في تعديل السياسات. كما أن الشراكات التي تقام مع منظمات المجتمع المدني لتطوير الخدمات الحكومية يمكن أن تضمن بقاء الإصلاحات الرقمية مرتبطة بأهداف الحكومة المفتوحة.

---

[1] نظرًا إلى أن ممثلي المجتمع المدني الذين تواصل معهم باحث آلية إعداد التقارير المستقلة كانوا أكثر تجاوبًا من جهات الاتصال الحكومية، فإن هذا التقرير يستند بشكل أساسي إلى الأبحاث المكتبية والمقابلات التي أجريت مع المجتمع المدني.

[2] عضو من أعضاء المجتمع المدني، لم يُكشف عن هويته، اللجنة الاستشارية، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 15 جانفي 2026.

[3] أسامة بوعجيلة، "تونس: إغلاق مقر هيئة النفاذ إلى المعلومة ضربة جديدة للحق في الوصول إلى المعلومات"، مراسلون بلا حدود، 28 أوت 2025، https://rsf.org/fr/tunisie-fermeture-de-l-instance-nationale-d-acc%C3%A8s-%C3%A0-l-information-un-nouveau-coup-port%C3%A9-au-droit-%C3%A0.

[4] مقابلة مع أحد أصحاب المصلحة من المجتمع المدني (لم يُكشف عن هويته) أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 23 فيفري 2026.

[5] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 23 فيفري 2026؛ مقابلة مع أحد أصحاب المصلحة من المجتمع المدني (لم يُكشف عن هويته) أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 6 فيفري 2026.

[6] مقابلة مع أحد أصحاب المصلحة من المجتمع المدني (لم يُكشف عن هويته) أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 5 جانفي 2026.

[7] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 6 فيفري 2026.

[8] "مرصد الفضاء المدني في تونس"، سيفيكوس، تم دخول الرابط في جوان 2026، https://monitor.civicus.org/country/tunisia؛ تقرير "الحرية في العالم 2025: تونس"، فريدوم هاوس، تم دخول الرابط في جوان 2026، https://freedomhouse.org/country/tunisia/freedom-world/2025؛ "مرصد الحرية المدنية: تونس"، المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، تم التحديث في 15 ماي 2026، www.icnl.org/resources/civic-freedom-monitor/tunisia؛ "مقترح قانون أساسي عدد 027 / 2023 يتعلق بتنظيم الجمعيات"، مجلس نواب الشعب، 12 أكتوبر 2023، https://www.arp.tn/ar_SY/loi/project/3957؛ "مشروع قانون جديد يهدد حرية التجمع"، سيفيكوس، 2 ديسمبر 2023، https://monitor.civicus.org/explore/new-draft-law-threatens-freedom-of-association.

[9] مقابلة مع أحد أصحاب المصلحة من المجتمع المدني (لم يُكشف عن هويته) أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 15 جانفي 2026؛ مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 6 فيفري 2026.

[10] "آلية إعداد التقارير المستقلة: مراجعة خطة العمل الوطنية – تونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة، 12 فيفري 2026، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2025/02/Tunisia_Action-Plan-Review_2023%E2%80%932025_EN.pdf.

[11] "درجات الأهلية في شراكة الحكومة المفتوحة: تونس"، شراكة الحكومة المفتوحة، 1 جويلية 2025، https://docs.google.com/spreadsheets/d/1uQkJivbjQiKziZ4n5qHK8gnQ7HFoTiEOQV5cEvhelUg/edit?gid=0#gid=0.

القسم 2: النتائج الأولية

يحلل هذا القسم التعهدات التي حققت أقوى النتائج الأولية في خطة العمل، حيث تعمل آلية إعداد التقارير المستقلة على تقييمها من خلال النظر في أهداف التعهد وسياقه الوطني ومجال السياسات الذي يندرج ضمنه، إضافةً إلى الأدلة المتوفرة على التغييرات المحققة. ويستند تقييم النتائج الأولية إلى مدى عمق التغيير الذي حدث والأدلة التي تشير إلى إمكانية استدامة هذا التغيير على المدى الطويل.

الجدول 1. تعهدات حققت نتائج أولية

التعهد 1: تحسين النفاذ إلى البيانات والمعلومات التفصيلية الخاصة بالميزانية من خلال تجديد بوابة الميزانية المفتوحة وإعداد مواد ميزانية شاملة.
التعهدان 6 و7: تعزيز حوكمة البيانات المفتوحة من خلال إطلاق سجل وطني مركزي للبيانات العمومية وتوحيد مجموعات البيانات البيئية.

التعهد عدد 1: تكريس الشفافية المالية

الجهات المنفّذة: وزارة المالية

السياق والأهداف

لطالما شكّلت شفافية الميزانية إحدى أولويات الإصلاح في تونس. وقد هدف هذا التعهد إلى تحديث بوابة الميزانية المفتوحة "ميزانيتنا"[1] بالتوافق مع القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019[2] الذي أرسى منهجية إعداد الميزانية وفقًا للبرامج وألزم بتوفير بيانات أكثر تفصيلًا وتصنيفًا بشأن النفقات العمومية. وسعى الإصلاح إلى استبدال المنصة القديمة التي لم يتم تحديثها منذ سنة 2016، ووضع بيانات الميزانية المفصلة والمناسبة على ذمة العموم في الآجال المحددة. وكان الهدف من التعهد أيضًا رفع درجة تونس في معايير الأهلية الخاصة بشراكة الحكومة المفتوحة في ما يتعلق بنشر وثائق الميزانية الأساسية.[3] وشمل أيضًا إعداد نسخ مبسّطة وميسّرة للميزانيات، بما في ذلك صيغ تستجيب إلى حاجيات ذوي الاحتياجات الخصوصية. ورمي الإصلاح بشكل عام إلى معالجة أوجه القصور التقنية في نشر البيانات المالية وسد الفجوات في وعي العموم بالمعلومات المرتبطة بالميزانية وفهمها.[4]

النتائج الأولية: متوسطة

أعاد التعهد الأول تفعيل بوابة شفافية الميزانية وتطويرها في تونس، وعزز توفر المعلومات المتعلقة بالميزانية بصيغة مبسّطة يسهل الاطلاع عليها وفهمها. فقبل تنفيذ التعهد، كانت بوابة "ميزانيتنا" القديمة تعرض البيانات العائدة للأعوام 2008 إلى 2016 ولم تكن تتوافق مع النهج المنصوص عليه في القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019. لكن مع إطلاق البوابة الجديدة في فيفري 2025، https://openbudget.finances.gov.tn، بات بإمكان المستعملين تتبّع النفقات بمستوى عالٍ من التفصيل يشمل

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

الأنشطة والبرامج الفرعية. مع ذلك، لم تجد آلية إعداد التقارير المستقلة أدلة على استخدام المجتمع المدني والعموم لهذه البوابة أو على الاسترشاد بالمعلومات المتاحة عبرها لدعم المشاركة العمومية والنقاش حول الميزانية. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم بعد إجراء الدورات التدريبية المقررة لتمكين منظمات المجتمع المدني من الترويج لاستخدام المنصة من قبل العموم.

خلال مرحلة التصميم، تعاونت وزارة المالية في البداية بشكل وثيق مع المنتدى المدني لشراكة الحكومة المفتوحة، وهو ائتلاف من منظمات المجتمع المدني أسّس في عام 2023. إلا أن هذا التعاون تراجع مع اقتراب نهاية الدورة. فقد أفاد ممثلو المجتمع المدني بأن الوزارة، وبسبب القيود الداخلية، انسحبت من المشاركة في إعداد ميزانية المواطن لعام 2026، ما اضطر المجتمع المدني إلى مواصلة التنفيذ بشكل مستقل. وبسبب انحسار دور الوزارة، لم تصبح عملية إعداد مواد الميزانية بصيغة ميسرة ممارسةً مؤسسية متعمدة بحلول نهاية فترة التنفيذ، على الرغم من أهميتها.

مع ذلك، تم إنجاز نسبة كبير من التعهد الأول. فقد تم تصميم النسخة الجديدة من بوابة الميزانية المفتوحة "ميزانيتنا" (المرحلة الأولى) وتطويرها واختبارها، ثم أطلقت رسميًا خلال يوم إعلامي في أواخر فيفري 2025 (المرحلة الثانية)،[5] بحضور ممثلين عن منظمات المجتمع المدني. كما ساهم البنك الدولي في تنظيم ورشات عمل لتحديد احتياجات المستعملين وضمان توافق المواصفات الفنية للبوابة مع توقعات المجتمع المدني.[6] وأصبحت المرحلة الأولى من البوابة قيد التشغيل، وهي تغطي ميزانية الدولة وفق الهيكل المعتمد على البرامج الذي أقره القانون الأساسي للميزانية لعام 2019. وفي وقت إجراء هذا التقييم، كان العمل جاريًا لإضافة وحدات جديدة تشمل المؤسسات العمومية والميزانيات البلدية والنفقات الاجتماعية (المرحلة الثالثة).

كما أسهم تنفيذ التعهد في تحسين إتاحة معلومات الميزانية بصورة مبسطة وميسّرة، لا سيما لذوي الاحتياجات الخصوصية (المرحلة الرابعة). فقد أجرى المنتدى المدني لشراكة الحكومة المفتوحة مسحًا وطنيًا شمل أكثر من ألف مشارك لقياس مستوى فهم العموم لوثائق الميزانية وجمع الاقتراحات لتحسين إمكانية الاطلاع عليها. وأظهر المسح أن الاحتياجات الرئيسية تشمل توفير المعلومات بلغة البراي وباللهجات المحلية لتسهيل الاطلاع عليها.[7] ووفقًا لأحد ممثلي المجتمع المدني، كان 80 بالمئة من المشاركين غير مطّلعين على وثائق الميزانية أو غير قادرين على فهمها.[8] نتيجةً لذلك، أعدّ المنتدى برنامج "الميزانية للجميع" استنادًا إلى مشروع الميزانية المحال إلى البرلمان، كما أنتج فيديو "رحلة الدينار"[9] باللهجة التونسية. وللمرة الأولى، أصبحت المعلومات المتعلقة بكيفية التصرف في الموارد المالية العمومية متاحة للأشخاص ذوي الاحتياجات البصرية والسمعية من خلال طباعة مواد ميزانية المواطن بلغة البراي[10] مصحوبةً بوصفٍ صوتي.[11] كما نظم المنتدى بالتعاون مع وزارة المالية ندوة عامة عبر الإنترنت خلال أسبوع شراكة الحكومة المفتوحة لسنة 2025.[12]

وقد ساهم هذا التعهد في تحسين إمكانية اطّلاع العموم على معلومات الميزانية وفقًا للمادة 46 من القانون الأساسي للميزانية. كما عزز الشفافية من خلال إتاحة تقارير غلق الميزانية الوقتية عبر البوابة، بما يحدّ من الاعتماد على الإجراءات البرلمانية التي قد تتأخر ويسمح للمواطنين بمتابعة الإنفاق العمومي بسرعة أكبر. مع ذلك، شهدت درجة تونس في معيار الشفافية في مسح الميزانية المفتوحة تراجعًا خلال السنوات الأخيرة – من 42 في سنة 2021 إلى 16 في سنة 2023 إلى 11 في سنة 2025. ويعزى هذا الانخفاض في سنة 2025 إلى أن عددًا من وثائق الميزانية الأساسية كان يعدّ للاستخدام الداخلي أو يُنشر بعد الآجال المحددة.[13] ولا تزال تونس متخلفة عن استيفاء بعض معايير الأهلية الخاصة بشراكة الحكومة المفتوحة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم إتاحة مقترح الميزانية الذي تعدّه السلطة التنفيذية وتقارير التدقيق أمام العموم في الآجال المحددة.[14]

الآفاق المستقبلية

تشير الأسس القانونية الداعمة التي وفّرها القانون الأساسي للميزانية رقم 15 لسنة 2019 إلى قدرة الشفافية المالية التي تحققت بموجب هذا التعهد على الاستمرار. كما أن تفعيل وزارة المالية للبوابة الجديدة وتوافقها مع إطار إعداد الميزانية وفق البرامج يعكس التزامًا بالحفاظ على المعايير التقنية. وعلى الرغم من تعثّر التعاون بين المجتمع المدني والحكومة منذ اجتماع التنسيق الخاص بشراكة الحكومة المفتوحة في ماي 2025، من شأن إحياء هذا التنسيق أن يسهم في ضمان توظيف إصلاحات الشفافية لتعزيز المشاركة العمومية الواعية والمساءلة والنقاش. ويشار أيضًا إلى أن أصحاب المصلحة في المجتمع المدني لا يملكون معلومات حول الخطط المستقبلية لهذا الإصلاح.[15] وفي المرحلة المقبلة، يمكن لوزارة المالية أن تنظر في ما يلي:

- **إحياء التعاون مع المنتدى المدني لشراكة الحكومة المفتوحة** حول ميزانية المواطن الرسمية بما يضمن اعتماد الصيغ الميسّرة الشاملة (مثل لغة البراي ولغة الإشارة والوصف الصوتي) كممارسة حكومية دائمة.
- **نشر جميع تقارير الميزانية الثلاثة عشر المنصوص عليها في المادة 46** مباشرةً على بوابة "ميزانيتنا" لضمان توفر منصة موحدة لبيانات الميزانية الوطنية.
- **إجراء الجلسات التدريبية المقررة للمجتمع المدني والصحفيين** بهدف تعزيز استخدام بيانات البوابة.
- **دمج مؤشرات تصنيف الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي والمناخ ضمن** البوابة لتعزيز الشمولية وزيادة صلة الميزانية بالسياسات العمومية.

مجموعة التعهدين عدد 6 و7: تعزيز مسار فتح البيانات العمومية وتركيز مسار فتح البيانات البيئية

الجهات المنفّذة: وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة، ووزارة البيئة

السياق والأهداف

واصل هذا الإصلاح الجهود الرامية إلى تعزيز البنية التحتية للبيانات المفتوحة وحوكمتها في تونس. ويغطي هذا التحليل التعهد عدد 6 المتعلق بتطوير السجل الوطني للبيانات العمومية والتعهد عدد 7 المتعلق بتركيز مسار فتح البيانات البيئية بما يتيح إعادة استخدامها من قبل العموم والصحفيين والباحثين العلميين.[16] وتعتبر البيانات البيئية ضرورية بشكل خاص لتعزيز الابتكار والمساءلة في القطاعات الحيوية مثل إدارة الموارد الطبيعية. وقد سعى هذان التعهدان إلى معالجة التحديات المتعلقة بسهولة العثور على البيانات وتباين صيغها وتنفيذ المنشور عدد 4 لسنة 2024.[17] قدّم برنامج دعم الحكومة المفتوحة بالدول الأفريقية الفرنكوفونية الدعم الفني لفهرس البيانات وتدقيقات البيانات وتطوير الاستراتيجية الوطنية للبيانات المفتوحة، بهدف تعزيز حوكمة البيانات المفتوحة والتنسيق المؤسسي.[18]

النتائج الأولية: متوسطة

حققت هذه المجموعة نتائج معتدلة من خلال تعزيز مركزية البيانات البيئية وتمكين العموم من طلب مجموعات البيانات. ولكن على الرغم من نسبة الإنجاز الكبيرة، بقيت بعض المكونات الرئيسية غير مكتملة. على وجه الخصوص، لم يتم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للبيانات المفتوحة رسميًا، ولم يتم إطلاق بوابة البيانات البيئية قبل نهاية فترة التنفيذ. ولم تتوافر لدى آلية إعداد التقارير المستقلة معلومات حول ما إذا كانت الجهات غير الحكومية تستخدم السجل الوطني لتوسيع نطاق الوصول إلى البيانات. مع

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

ذلك، أدى برنامج موجّه نفذته منظمات محلية من المجتمع المدني ووزارة البيئة وبرنامج دعم الحكومة المفتوحة بالدول الأفريقية الفرنكوفونية إلى نشر البيانات البيئية ومناقشتها في عدة ولايات.

وقد واصلت تونس مساعيها لتعزيز البيانات المفتوحة في مختلف خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة، حيث أطلقت في سنة 2016 بوابة data.gov.tn التي واجهت تحديات تقنية على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، إذ كانت المؤسسات العمومية تنشر مجموعات البيانات بطريقة مجزأة وغير متسقة، غالبًا بصيغ غير قابلة لإعادة الاستعمال وبدون معايير موحدة، ما صعّب الوصول إليها وإعادة استعمالها. علاوة على ذلك، لم يكن بإمكان العموم الاطلاع على الفهرس أو طلب مجموعات البيانات غير المنشورة رغم وجود منظومة إلكترونية داخلية لجرد البيانات العمومية (PDIMS).[19]

كذلك، أطلقت الحكومة السجل الوطني للبيانات العمومية (registre.data.gov.tn) في مارس 2023، ليكون واجهة عمومية للنظام الداخلي لجرد البيانات، حيث يمكن للمستعملين الاطلاع على 610 مجموعات بيانات مفهرسة وتقديم طلبات الحصول عليها مباشرةً. وقد أُنجزت مراحل تعريف المتطلبات التقنية وتطوير المنصة واختبارها وإطلاقها (المراحل الأولى حتى الثالثة)، وتلا ذلك إعداد فهرس للبيانات في جويلية 2024 حدد بيانات إضافية لنشرها بصيغ محددة. وقد تم إعداد هذا الفهرس بالتعاون بين وحدة الإدارة الإلكترونية والمجتمع المدني على مرحلتين من المشاورات خلال شهرَي مارس وجوان 2024. إلا أن استمرار وجود منصة البيانات المفتوحة القديمة على الإنترنت سبّب ارتباكًا للمستعملين، إذ واصلت بعض المؤسسات تحميل مجموعات بيانات جديدة عليها حتى وقت كتابة هذا التقرير.

بالإضافة إلى ذلك، نظّمت وحدة الإدارة الإلكترونية ست ورشات عمل مع منتجي البيانات ومستعمليها في نهاية سنة 2023، فأسفرت عن توصيات ساهمت في إعداد المنشور عدد 4 بشأن إجراءات نشر البيانات.[20] وسعت الورشات إلى معالجة الإشكاليات القديمة المتعلقة بالثقة وجودة البيانات واستجابة المؤسسات. ثم أفضت هذه التبادلات إلى توصيات عملية، من بينها ضرورة توفير دعم سياسي أقوى لإصلاحات البيانات المفتوحة. في هذا السياق، يوفر المنشور عدد 4 لسنة 2024 أساسًا قانونيًا لإجراء جرد منهجي للبيانات المفتوحة في الإدارات العمومية. كما تم الانتهاء من إعداد إطار تقييم البرنامج الوطني للبيانات المفتوحة، وتضمّن ذلك إجراء استبيان مفتوح لأغراض التشخيص ووضع المنهجية وإعداد تقرير التقييم (المراحل 8–10)،[21] ولكن لم يتم اعتماده بشكل نهائي ووضعه على ذمة العموم (المرحلة 11).

كما تم أيضًا استكمال الاستراتيجية الوطنية للبيانات المفتوحة ولكنها لم تُعتمد بعد رسميًا قبل نهاية فترة التنفيذ، مع العلم بأن مراحل التشخيص وصياغة الاستراتيجية وإجراء المشاورات مع أصحاب المصلحة (المراحل من 4 إلى 6) قد أنجزت. وكانت الاستراتيجية تركز في البداية على إعادة استعمال البيانات لكنها توسعت خلال مرحلة التشخيص لتشمل آليات الحوكمة وأبعاد التنسيق المؤسسي.[22] ثم عُرضت نتائج التشخيص خلال ورشة عمل شاركت فيها منظمات المجتمع المدني ومؤسسات من بينها المعهد الوطني للإحصاء.[23] وأنجزت الصيغة النهائية للاستراتيجية في ديسمبر 2025، لكنها لم تُعتمد رسميًا من قبل رئاسة الحكومة خلال فترة التنفيذ.[24] كما بقي إنشاء آليات المتابعة والرصد (المرحلة 7) معلّقًا.

في قطاع البيئة، انتقلت وزارة البيئة من مشاركة البيانات بصورة غير رسمية إلى دمج 610 مجموعات بيانات مفهرسة،[25] نُشر 400 منها بالفعل على الإنترنت. كما استكملت الوزارة جرد البيانات البيئية وترتيبها وفق الأولوية، وأجرت تدقيقًا لبوابتها الإلكترونية، وحسّنت جودة البيانات، واعتمدت خطة عمل قطاعية للبيانات المفتوحة (المراحل 12–15).[26] غير أن تحديث البوابة تأخّر بسبب فشل عمليات الشراء العمومي.[27]

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

وبالتوازي مع المراحل الرسمية، تعاونت منظمات المجتمع المدني المحلية والمؤسسات العمومية ووسائل الإعلام لتعزيز نشر البيانات البيئية والتواصل بشأنها. فقد قادت جمعية إعمار وتواصل للتنمية مشروع "انفتاح" بدعم من برنامج دعم الحكومة المفتوحة بالدول الأفريقية الفرنكوفونية في صيغته الثانية "PAGOF2". وفي إطار هذه المبادرة، تم تدريب 20 صحفيًا من خمس محطات إذاعية مجتمعية في جنوب تونس (قابس وقفصة ومدنين وقبلي وتطاوين) في ديسمبر 2024،[28] ما أدى إلى إنتاج 60 حلقة إذاعية تناولت البيانات والقضايا البيئية.[29]

في نوفمبر 2025، نظمت جمعية إعمار وتواصل للتنمية أيضًا ملتقى جمع ممثلين عن المجتمع المدني ومسؤولين محليين وخبراء، من بينهم ممثلون من وحدة الإدارة الإلكترونية، ومتخصصون في البيانات المفتوحة، ومستشارون دوليون.[30] وركزت المناقشات على دور البيانات البيئية المفتوحة في تكريس حق المواطنين في بيئة سليمة وتعزيز آليات المساءلة المحلية. وأكّد المشاركون، على وجه الخصوص، وجود توافق حول أهمية نشر البيانات المتعلقة بالتلوث الصناعي في قابس، بينما التزمت 12 من أصل 15 مؤسسة عمومية محلية مشارِكة بنشر البيانات البيئية الخاصة بها.[31] وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة التوعوية والإعلامية لبناء القدرات لم تكن ضمن مراحل التعهد، إلا أنها ساهمت في زيادة فهم العموم لإصلاحات البيانات المفتوحة وتقوية حس الملكية المحلية تجاهها. مع ذلك، وبعد إجراء بعض الاتصالات الأولية، لم تستجب وزارة البيئة لمقترح يتعلق بإبرام بروتوكول شراكة.[32]

وقد ساهم هذا الإصلاح في تعزيز نشر بيانات منظمة وعالية الجودة، وصفها ممثلو المجتمع المدني بأنها ذات قيمة عالية للصحفيين والعموم ككل.[33] غير أن أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم أشاروا إلى أن التحديثات كانت غير منتظمة ولم تكن متاحة بشكل ثابت، ما قلل من موثوقيتها وحدَّ من استدامة ثقة العموم بها. ولا يزال تنفيذ الإصلاح مقيدًا بمحدودية الموارد البشرية وصعوبة أوضاع الفضاء المدني رغم صدور المنشور عدد 4 لسنة 2024 الذي يوفر أساسًا تنظيميًا رسميًا، ورغم تخصيص وزارة البيئة موارد مالية وبشرية لهذا الغرض. كما تم تنفيذ مكون التدقيق باستخدام موارد حكومية، ما يعكس قدرًا من الملكية الإدارية يتجاوز الاعتماد على دعم المانحين.[34] أما تحقيق النتائج على المدى الطويل فيعتمد على تجديد التعهد الإداري وتعزيز المشاركة المدنية واعتماد الاستراتيجية الوطنية للبيانات المفتوحة رسميًا.

الآفاق المستقبلية

على الرغم من أن الإصلاح وضع أسسًا تقنية وتنظيمية مهمة، إلا أن مستقبله لا يزال غير مؤكد. فمنذ اجتماع اللجنة الاستشارية الأخير في 22 ماي 2025، لم يجتمع الأعضاء مجددًا حتى نهاية فترة التنفيذ. وقد أفاد أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم عن نقص في التواصل بشأن الخطوات التالية المتعلقة بالإصلاح،[35] فيما أشار أحدهم إلى أنه يتابع التقدم من خلال التحقق من التحديثات على المنصة نفسها، لكنه لا يملك أي معلومات عما إذا كان الإصلاح سيُدرج في خطة العمل المقبلة، في ظل غياب التواصل الرسمي من الحكومة. في المرحلة المقبلة، يمكن لتونس أن توضح الخطوات اللاحقة، بما في ذلك ما إذا كانت الاستراتيجية الوطنية للبيانات المفتوحة ستُعتمد رسميًا وما إذا كانت الحكومة ستطور منصة البيانات البيئية المفتوحة المخطط لها.

[1] "ميزانيتنا"، الحكومة التونسية، تم دخول الرابط في جوان 2026 http://www.mizaniatouna.gov.tn.

[2] "القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 مؤرخ 13 فيفري 2019"، الحكومة التونسية، 13 فيفري 2019، https://www.finances.gov.tn/sites/default/files/2019-08/loi_organique_budget_2019.pdf.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

[3] "درجات الأهلية في شراكة الحكومة المفتوحة: تونس"، شراكة الحكومة المفتوحة، 1 جويلية 2025، https://docs.google.com/spreadsheets/d/1uQkJivbjQiKziZ4n5qHK8gnQ7HFoTiEOQV5cEvhelUg/edit?gid=0#gid=0.

[4] "آلية إعداد التقارير المستقلة: مراجعة خطة العمل الوطنية – تونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة، 12 فيفري 2026، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2025/02/Tunisia_Action-Plan-Review_2023%E2%80%932025_EN.pdf.

[5] مقابلة مع أحد أصحاب المصلحة في المجتمع المدني (لم يُكشف عن هويته) أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 15 فيفري 2026.

[6] "محضر جلسة 7 نوفمبر 2023"، اللجنة الاستشارية المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 7 نوفمبر 2023، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=3303.

[7] المنتدى المدني التونسي لشراكة الحكومة المفتوحة، "الاستبيان الذي أجراه المنتدى الوطني لشراكة الحكومة المفتوحة"، لينكدإن، نوفمبر 2025، https://www.linkedin.com/feed/update/urn:li:activity:7391435215476379648.

[8] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 15 فيفري 2026.

[9] المنتدى المدني التونسي لشراكة الحكومة المفتوحة، "رحلة الدينار"، لينكدإن، ديسمبر 2025، www.linkedin.com/posts/tunisian-civil-forum-for-ogp_المعلومة-حق-لكل-مواطنة-ومواطن-فما-ناس-نشاط-w57V-7402674260684480512. يعرض المنشور الرحلة الأخيرة لفيديو الدينار، الذي يروي قصة الدينار بطريقة تعليمية ومسلية: فهو يخرج من جيب عامل أو طبيب أو مدرّس، ويمر عبر السلطات الضريبية، فيصل إلى الخزينة، ثم يعود على شكل خدمات عامة. تُروى القصة باللهجة التونسية، مع ترجمة باللغتين الفرنسية والإنجليزية، بالإضافة إلى ترجمة بلغة الإشارة.

[10] المنتدى المدني التونسي لشراكة الحكومة المفتوحة، "المنتدى المدني التونسي لشراكة الحكومة المفتوحة"، لينكدإن، تم دخول الرابط في 24 نوفمبر 2025، https://www.linkedin.com/company/tunisian-civil-forum-for-ogp/posts/?feedView=all.

[11] "ميزانية المواطن 2026"، المنتدى المدني التونسي لشراكة الحكومة المفتوحة، تم دخول الرابط في 24 فيفري 2026، https://drive.google.com/file/d/1NAZDcp5WSx9gyUIZwud1_DLDr7zSJqoK/view.

[12] "فعاليات الاحتفال بالأسبوع العالمي للحكومة المفتوحة 2025"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم دخول الرابط في جوان 2026 http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=3590.

[13] "مسح الموازنة المفتوحة 2025: تونس"، الشراكة الدولية للميزانية، تم دخول الرابط في جوان 2026 https://internationalbudget.org/ar/open-budget-survey/country-results/2025/twns.

[14] "درجات الأهلية لشراكة الحكومة المفتوحة: تونس"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[15] مقابلة مع أحد أصحاب المصلحة من المجتمع المدني لم يُكشف عن هويته، 6 فيفري 2026

[16] " آلية إعداد التقارير المستقلة: مراجعة خطة العمل الوطنية – تونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[17] "منشور عدد 4 لسنة 2024 مؤرخ في 21 فيفري 2024 حول مسار فتح البيانات العمومية"، موقع Legislation-Sécurité Tunisie، تم دخول الرابط في 25 فيفري 2026، https://legislation-securite.tn/ar/latest-laws/ منشور-عدد-4-لسنة-2024-مؤرخ-في-21-فيفري-2024-حول-مسا/#_ftnref1.

[18] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 6 فيفري 2026.

[19] " آلية إعداد التقارير المستقلة: مراجعة خطة العمل الوطنية – تونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[20] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 6 فيفري 2026؛ "منشور عدد 4 لسنة 2024 مؤرخ في 21 فيفري 2024 حول مسار فتح البيانات العمومية وتنفيذ مقتضيات الأمر الحكومي عدد 3 لسنة 2021 المؤرخ في 6 جانفي 2021 المتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة"، موقع Legislation Sécurité Tunisie، 21 فيفري 2024، https://legislation-securite.tn/latest-laws/circulaire-n-04-du-21-fevrier-2024-relative-au-processus-douverture-des-donnees-publiques-et-mise-en-vigueur-des-dispositions-du-decret-gouvernemental-n2021-03-portant-sur-les-donnees-p.

[21] "المشاركة في الاستبيان الإلكتروني الموجه للعموم حول إعداد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة تونس، مارس 2025، http://www.ogptunisie.gov.tn/?p=6448.

[22] مقابلة مع أحد أصحاب المصلحة من المجتمع المدني (لم يُكشف عن هويته) أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 23 فيفري 2026.

[23] "تنظيم ورشة عمل لتقديم مخرجات التشخيص المندرجة في إطار إعداد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة"، البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة، 23 سبتمبر 2025، https://www.data.gov.tn/ar/actualités/organisation-dun-atelier-de-présentation-des-résultats-du-diagnostic-inscrits-dans-le-cadre-de-lélaboration-de-la-stratégie-nationale-de-promotion-delouverture-et-de-la-réutilisation-des-données-publiques.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

[24] " تنظيم ورشة عمل لتقديم مخرجات التشخيص المندرجة في إطار إعداد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة"، البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة.

[25] "محضر جلسة 8 ماي 2024: اجتماع اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة"، 8 ماي 2024، www.ogptunisie.gov.tn/?p=6409.

[26] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 23 فيفري 2026.

[27] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 23 فيفري 2026.

[28] جمعية إعمار وتواصل للتنمية بقابس، "جمعية إعمار وتواصل للتنمية بقابس نظمت ملتقى في إطار مشروع 'انفتاح' الممول من PAGOF"، فيسبوك، تم دخول الرابط في جوان 2026، https://web.facebook.com/watch/?v=1283436129356865؛ نفزاوة أف أم، "برنامج الحكومة المفتوحة في إطار مشروع 'انفتاح' الممول من PAGOF2 وأهميته في نشر المواد الإعلامية التنموية"، فيسبوك، تم دخول الرابط في جوان 2026، https://web.facebook.com/Nefzaawa/photos/1141297907352467؛ "برنامج 'انفتاح' الحلقة الأولى: مفهوم الحكومة المفتوحة وأهميتها بالنسبة للمجتمعات المحلية"، راديو كابصا أف أم، تم دخول الرابط في 25 فيفري 2026، https://capsa.tn/archives/10451؛ جفارة أف أم، "بث إذاعي خاص حول شراكة الحكومة المفتوحة"، فيسبوك، 25 سبتمبر 2025، https://web.facebook.com/photo/?fbid=1232718212208606 &set=a.302562298557540؛ راديو إليسا أف أم قابس، "شارك بياناتك البيئية"، فيسبوك، 2 فيفري 2025، https://web.facebook.com/reel/1615559692396746.

[29] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 6 فيفري 2026.

[30] راديو إليسا أف أم قابس، "نظمت جمعية إعمار وتواصل للتنمية بقابس ملتقى في إطار مشروع 'انفتاح' الممول من PAGOF"، فيسبوك، 8 نوفمبر 2025، https://web.facebook.com/radioelyssafmgabes/posts/1152151790415454.

[31] تم تزويد آلية إعداد التقارير المستقلة بالوثيقة خلال فترة مراجعة هذا التقرير قبل نشره، 22 جوان 2026.

[32] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 6 فيفري 2026

[33] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 23 فيفري 2026

[34] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 6 فيفري 2026

[35] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 6 فيفري 2026؛ مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 23 فيفري 2026.

القسم 3: المشاركة والمشاركة في الإعداد

أتاحت اللجنة الاستشارية لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس المجال أمام قيام شراكة قوية بين الحكومة والمجتمع المدني خلال مرحلة المشاركة في الإعداد والمراحل الأولى من تنفيذ خطة العمل. غير أن مسار الشراكة شهد حالة من الجمود خلال السنة الثانية، حيث تراجعت مشاركة منظمات المجتمع المدني وانخفض عدد الجلسات المنعقدة. وقد أسهم المنتدى المدني التونسي لشراكة الحكومة المفتوحة (وهو ائتلاف لمنظمات المجتمع المدني أُنشئ عام 2023) في الحفاظ على درجة معينة من مشاركة منظمات المجتمع المدني، رغم تزايد التحديات التي يشهدها الفضاء المدني.

شراكة الحكومة المفتوحة في تونس

بقيت وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة الجهة المسؤولة عن شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، حيث اضطلع منسّقها بمهام الاتصال الرئيسية للشراكة، فيما تولّت اللجنة الاستشارية (Comité de pilotage – Copil)، التي تضم عشرة ممثلين عن الحكومة وعشرة ممثلين عن المجتمع المدني، بتنسيق مسار الشراكة. وقد اختير أعضاء اللجنة غير التابعين للجهات الحكومية من خلال عملية شفافة شملت منظمات من بينها الجمعية التونسية للمدققين داخل المؤسسات ومنظمة "أنا يقظ" (I Watch) والجامعة الوطنية للبلديات التونسية.[1] وفي حين دُعيت منظمات جديدة من المجتمع المدني إلى المساهمة في مرحلة المشاركة في الإعداد، ظل بعض أعضاء اللجنة الاستشارية غير فاعلين، كما بقيت بعض المقاعد، بما فيها مقعد ممثل القطاع الخاص، شاغرة أو من دون آلية رسمية لشغلها.[2] وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن اللجنة الاستشارية قد عقدت أي اجتماعات خلال الفترة الممتدة من ماي 2025 إلى ماي 2026، الأمر الذي أثار مخاوف بشأن استمرارية مسار شراكة الحكومة المفتوحة في تونس ومصداقيته.

في المقابل، استفادت مرحلة التنفيذ من الدعم الفني والمالي الذي قدمه الشركاء الدوليون، بمن فيهم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية (إكسبرتيز فرانس) من خلال برنامج دعم الحكومة المفتوحة بالدول الأفريقية الفرنكوفونية، إلا أن محدودية الموارد داخل وحدة الإدارة الإلكترونية – حيث أفيد بأن موظفًا واحدًا كان يتولى تنسيق الملفات لعدة وزارات – حدّت من القدرة على التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية.[3] كما أدى توقف بعض مصادر التمويل الدولية، مثل دعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لآليات المشاركة الرقمية (التعهد العاشر)، إلى تعليق الأنشطة ذات الصلة.[4]

وفي حين تملك تونس موقعًا إلكترونيًا مخصصًا لشراكة الحكومة المفتوحة (ogptunisie.gov.tn) يتضمن خطط العمل والأنشطة ومحاضر الجلسات، إلا أن أصحاب المصلحة من المجتمع المدني أشاروا إلى وجود ثغرة في التواصل، موضحين أن العديد من الأنشطة ذات الصلة نُفّذت من دون ربطها بوضوح بخطة العمل، ما حدّ من ظهور أثر هذه الأخيرة.[5]

المشاركة في إعداد الخطة الوطنية

عند إعداد خطة العمل الوطنية الخامسة، تم اعتماد نهج تشاركي قائم على المشاورات إلى جانب مشاورة إلكترونية عبر بوابة المشاركة العمومية e-participation.tn.[6] كما نظمت وحدة الإدارة الإلكترونية ورشات عمل إقليمية في قفصة والقيروان والكاف لجمع آراء أصحاب المصلحة خارج العاصمة. وقد أتاحت هذه المشاورات للمواطنين المساهمة في تحديد أولويات الإعداد التشاركي، كما سمحت بالاستفادة من الخبرات المتراكمة بما يعكس احتياجات المواطنين وأولوياتهم بصورة أفضل.[7] وكذلك استعرضت اللجنة الاستشارية أكثر من 320 مقترحًا وناقشتها لضمان اتساقها مع مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة، ثم قدمت الحكومة، خلال جلسات اللجنة، ردودًا معللة توضح كيفية أخذ مساهمات أصحاب المصلحة في الاعتبار عند إعداد خطة العمل. مع ذلك، كان من الممكن تعزيز الشفافية من خلال نشر ملخص للتعليقات الواردة وبيان كيفية انعكاسها على مسودة الخطة الوطنية.[8]

المشاركة خلال مرحلة التنفيذ

شاركت الجهات الفاعلة غير الحكومية في متابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية الخامسة بالدرجة الأولى من خلال اللجنة الاستشارية التي أوكلت إليها مهمة استعراض تقارير التقدم ومناقشة مستجدات التنفيذ. وقد أشار أعضاء من المجتمع المدني إلى أن محاضر الجلسات كانت تُعمَّم على أعضاء اللجنة لإبداء ملاحظاتهم قبل اعتمادها بصيغتها النهائية.[9] إلا أن وتيرة الجلسات ومستوى التعاون تراجعا مع مرور الوقت، وعُقدت الجلسة الأخيرة ضمن دورة خطة العمل الراهنة في 22 ماي 2025.[10]

من الناحية العملية، التزم نحو أربعة ممثلين عن المجتمع المدني فقط بالمشاركة المنتظمة في مسار شراكة الحكومة المفتوحة أثناء التنفيذ، بينما ظل بقية الأعضاء غير نشطين. ولم تستوفِ تونس الحد الأدنى من متطلبات الشراكة خلال مرحلة التنفيذ، إذ لم تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر. وربما أسهم التراجع المتزايد في أوضاع الفضاء المدني في تونس، بما في ذلك التشريعات الجديدة والمقترحة التي تقيّد حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، في انخفاض مستوى مشاركة منظمات المجتمع المدني.[11]

مع ذلك، بقي حضور المجتمع المدني واضحًا في تعهدات معينة. فعلى سبيل المثال، اضطلع المنتدى المدني لشراكة الحكومة المفتوحة[12] بدور نشط في التعهد الأول، حيث تولّى بصورة مستقلة إجراء الاستبيانات، وأعد موادًا شاملة وميسرة حول الميزانية عندما تعثر التعاون مع الحكومة. كما تعكس قدرة المنتدى على إنجاز كتّيب "ميزانية 2026 بعيون المواطن" بصورة مستقلة، واستخدامه قنوات تواصل متنوعة (مثل يوتيوب، والبرامج الإذاعية، ولينكدإن، ومنصات ميتا)، قدرًا من الصمود والتكيف مع الصعوبات، والاستمرارية في دعم جهود الشفافية.[13]

الجدول 2. الامتثال للمتطلبات الدنيا

تستخدم آلية إعداد التقارير المستقلة معايير المشاركة والمشاركة في الإعداد الخاصة بشراكة الحكومة المفتوحة لتقييم الممارسات التشاركية طوال دورة خطة العمل.[14] وتشجَّع الدول على السعي إلى تحقيق هذه المعايير حتى أقصى الحدود والامتثال للمتطلبات الدنيا الخاصة بكل معيار.[15]

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

المتطلبات الدنيا	المشاركة في الإعداد	التنفيذ
1.1 مساحة للحوار: تألفت اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس من 10 ممثلين عن الحكومة و10 ممثلين عن المجتمع المدني. وقد عقدت جلستين في نوفمبر 2024 وماي 2025 لكنها لم تعقد أي جلسة بعد ذلك، ما أدى إلى تجاوز الفاصل الزمني المحدد بستة أشهر كحد أقصى بين الجلسات. وتتوفر على الإنترنت القواعد الأساسية المتعلقة باختصاصات اللجنة الاستشارية وآليات عملها.[16]	نعم	لا
2.1 الموقع الإلكتروني لشراكة الحكومة المفتوحة: يتضمن الموقع الإلكتروني لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس (optunisie.gov.tn) جميع خطط العمل وهو متاح للعموم.	نعم	نعم
2.2 المستودع الإلكتروني: يؤدي الموقع الإلكتروني لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس وظيفة المستودع الإلكتروني، وقد جرى تحديثه خلال فترة التنفيذ من خلال إضافة محاضر جلسات اللجنة الاستشارية وتقارير التقدم المحرزة الناتجة عن اجتماعاتها، وذلك حتى ماي 2025.	نعم	نعم
3.1 الإشعار المسبق: انظر تقرير مراجعة خطة العمل الوطنية.[17]	نعم	لا ينطبق
3.2 التوعية: انظر تقرير مراجعة خطة العمل الوطنية.[18]	نعم	لا ينطبق
3.3 آلية تقديم الملاحظات: انظر تقرير مراجعة خطة العمل الوطنية.[19]	نعم	لا ينطبق
4.1 الرد التفسيري: انظر تقرير مراجعة خطة العمل الوطنية.[20]	نعم	لا ينطبق
5.1 التنفيذ المفتوح: اجتمعت اللجنة الاستشارية في نوفمبر 2024 وماي 2025. وعلى الرغم من مناقشة التقدم المحرز على مستوى تنفيذ الخطة، إلا أن وتيرة اجتماعات اللجنة لم تستوفِ شرط الانعقاد مرتين في السنة على الأقل.[21]	لا ينطبق	لا

[1] آلية إعداد التقارير المستقلة: مراجعة خطة العمل الوطنية – تونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة، 12 فيفري 2026، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2025/02/Tunisia_Action-Plan-Review_2023%E2%80%932025_EN.pdf.

[2] مقابلة مع أحد أصحاب المصلحة من المجتمع المدني (لم يُكشف عن هويته) أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 جانفي 2026.

[3] آلية إعداد التقارير المستقلة: مراجعة خطة العمل الوطنية – تونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[4] "محاضر جلسات اللجنة الاستشارية 22 ماي 2025"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?cat=51

[5] مقابلة مع أحد أصحاب المصلحة من المجتمع المدني (لم يُكشف عن هويته) أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 15 جانفي 2026.

[6] آلية إعداد التقارير المستقلة: مراجعة خطة العمل الوطنية – تونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[7] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 15 جانفي 2026؛ مقابلة مع أحد أصحاب المصلحة من المجتمع المدني (لم يُكشف عن هويته) أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 13 جانفي 2026.

[8] آلية إعداد التقارير المستقلة: مراجعة خطة العمل الوطنية – تونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[9] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 9 جانفي 2026.

[10] "محضر جلسة 22 ماي 2025"، اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.

[11] "مرصد الفضاء المدني في تونس"، سيفيكوس، تم دخول الرابط في جوان 2026، https://monitor.civicus.org/country/tunisia؛ تقرير "الحرية في العالم 2025: تونس"، فريدوم هاوس، تم دخول الرابط في جوان 2026، https://freedomhouse.org/country/tunisia/freedom-world/2025؛ "مرصد الحرية المدنية: تونس"، المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، تم التحديث في 15 ماي 2026، www.icnl.org/resources/civic-freedom-monitor/tunisia؛ "مقترح قانون أساسي عدد 027 / 2023 يتعلق بتنظيم الجمعيات"، مجلس نواب الشعب، 12 أكتوبر 2023، https://www.arp.tn/ar_SY/loi/project/3957؛ "مشروع قانون جديد يهدد حرية التجمع"، سيفيكوس، 2 ديسمبر 2023، https://monitor.civicus.org/explore/new-draft-law-threatens-freedom-of-association.

[12] "المنتدى المدني التونسي لشراكة الحكومة المفتوحة"، جمعيتي، تم دخول الرابط في 23 نوفمبر 2025، https://jamaity.org/association/forum-civil-tunisien-ogp.

[13] " المنتدى المدني التونسي لشراكة الحكومة المفتوحة، " المنتدى المدني التونسي لشراكة الحكومة المفتوحة"، لينكدإن، تم دخول الرابط في 24 نوفمبر 2025، https://www.linkedin.com/company/tunisian-civil-forum-for-ogp/posts/?feedView=all.

[14] "معايير المشاركة والمشاركة في الإعداد الخاصة بشراكة الحكومات المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة، 24 نوفمبر 2021، https://www.opengovpartnership.org/ogp-participation-co-creation-standards.

[15] "إرشادات آلية إعداد التقارير المستقلة لتقييم المتطلبات الدنيا"، شراكة الحكومة المفتوحة، 31 ماي 2022، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2022/05/IRM-Guidelines-for-Assessment-of-Minimum-Requirements_20220531_EN.pdf.

[16] "محاضر جلسات اللجنة الاستشارية"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?cat=51. كما أكّد أصحاب المصلحة خلال المقابلات أنه لم يتم عقد أي جلسة خلال الفترة الممتدة من 22 ماي 2025 إلى ديسمبر 2025.

[17] آلية إعداد التقارير المستقلة: مراجعة خطة العمل الوطنية – تونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[18] آلية إعداد التقارير المستقلة: مراجعة خطة العمل الوطنية – تونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[19] آلية إعداد التقارير المستقلة: مراجعة خطة العمل الوطنية – تونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[20] آلية إعداد التقارير المستقلة: مراجعة خطة العمل الوطنية – تونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[21] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 13 جانفي 2026.

القسم 4: المنهجية

يوفر هذا التقرير أساسًا داعمًا لعملية مساءلة الدول واكتسابها الدروس المفيدة من خلال تقييم مستوى إنجاز خطة العمل الوطنية والنتائج الأولية المنبثقة عنها. ولهذا الغرض، يقدم تحليلًا معمقًا للتعهدات أو التعهدات المجمّعة التي حققت أقوى النتائج الأولية ضمن خطة العمل. كما يقيّم ممارسات المشاركة والمشاركة في الإعداد في الدولة المعنية طوال دورة خطة العمل.[1]

تشمل المنتجات التي تقدمها آلية إعداد التقارير المستقلة خلال دورة خطة العمل الوطنية:

- **موجز المشاركة في الإعداد:** موجز مقتضب يستعرض الدروس المستخلصة من التقارير السابقة الصادرة عن الآلية بهدف الاستعانة بها في عملية شراكة الحكومة المفتوحة في البلد، وتصميم خطة العمل، وتعزيز التعلم بشكل عام.
- **مراجعة خطة العمل:** مراجعة تقنية لخصائص خطة العمل ونقاط القوة والتحديات التي تكشفها الآلية، وذلك بهدف توجيه عملية التنفيذ وتعزيزها.
- **تحديث نصف المدة:** مراجعة لخطط العمل الممتدة لأربع سنوات بعد إجراء التحديث في نصف الدورة. وتقيّم هذه المراجعة التعهدات الجديدة أو تلك التي خضعت لتعديلات كبيرة في خطة العمل المحدثة، إلى جانب الامتثال لقواعد شراكة الحكومة المفتوحة، كما تعطي معلومات غير رسمية حول مستجدات تقدم التنفيذ.
- **تقرير النتائج:** تقييم شامل لعملية التنفيذ يركز على النتائج المحققة على مستوى السياسات وكيفية حدوث التغيرات. كما يتحقق من الامتثال لقواعد شراكة الحكومة المفتوحة ويساعد على توجيه عملية المساءلة والتعلم على المدى الطويل.

في تقارير النتائج، تقيّم آلية إعداد التقارير المستقلة التعهدات باستخدام مؤشرين:

نسبة الإنجاز

تقيّم آلية إعداد التقارير المستقلة مستوى إنجاز كل تعهد وارد في خطة العمل الوطنية، بما في ذلك التعهدات المجمّعة في مراجعة خطة العمل الوطنية.[2] ويتم تقييم مستوى الإنجاز لجميع التعهدات وفق أحد التصنيفات التالية:

- لا تتوفر أدلة
- لم يبدأ التنفيذ
- محدود
- مهم
- مكتمل

النتائج الأولية

تقوم آلية إعداد التقارير المستقلة بتقييم مستوى النتائج الأولية المنبثقة عن تنفيذ كل تعهد أو التعهدات المجمّعة. لهذه الغاية، تأخذ الآلية بعين الاعتبار هدف التعهدات، وسياق البلد، ومجال السياسات المعني، والأدلة على التغييرات التي حدثت. ويتم تحديد

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

مؤشر النتائج الأولية بناءً على عمق التغيّر الذي حدث والأدلة على ما إذا كان التغيير سيستمر مع الوقت. وبموجب مؤشر النتائج الأولية، تنقسم النتائج إلى ثلاثة مستويات:

- **لا نتائج ملحوظة:** وفقًا للأدلة التي تم جمعها (من خلال البحث المكتبي والمقابلات وغيرها)، تبيّن أن تنفيذ تعهد الحكومة المفتوحة لم يحقق نتائج إيجابية تذكر أو لم يحقق أي نتائج إيجابية. وبعد تقييم الأنشطة التي تم تنفيذها خلال فترة التنفيذ ونتائجها (إن وجدت)، لم تجد آلية إعداد التقارير المستقلة أي تغيرات ذات مغزى نحو:
  - تحسين الممارسات أو السياسات أو المؤسسات التي تحكم مجال سياسة معين أو داخل القطاع العام،
  - أو تعزيز البيئة التمكينية لبناء الثقة بين المواطنين والدولة.
- **نتائج متوسطة:** وفقًا للأدلة التي تم جمعها (من خلال البحث المكتبي والمقابلات وغيرها)، تبيّن أن تنفيذ تعهد الحكومة المفتوحة أدى إلى نتائج إيجابية. وبعد تقييم الأنشطة التي تم تنفيذها خلال فترة التنفيذ ونتائجها، وجدت الآلية تغيرات ذات مغزى نحو:
  - تحسين الممارسات أو السياسات أو المؤسسات التي تحكم مجال سياسة معين أو داخل القطاع العام،
  - أو تعزيز البيئة التمكينية لبناء الثقة بين المواطنين والدولة.
- **نتائج مهمة:** وفقًا للأدلة التي تم جمعها (من خلال البحث المكتبي والمقابلات وغيرها)، تبيّن أن تنفيذ تعهد الحكومة المفتوحة أدى إلى نتائج إيجابية مهمة. وبعد تقييم الأنشطة التي تم تنفيذها خلال فترة التنفيذ ونتائجها، وجدت الآلية تغييرات ذات مغزى نحو:
  - تحسين الممارسات أو السياسات أو المؤسسات التي تحكم مجال سياسة معين أو داخل القطاع العام،
  - أو تعزيز البيئة الممكنة لبناء الثقة بين المواطنين والدولة.

تشير النتائج الإيجابية المهمة إلى وجود توقعات واضحة بأن هذه التغييرات (وفق التعريف أعلاه) ستكون مستدامة مع مرور الوقت.

تم إعداد هذا التقرير من قبل آلية إعداد التقارير المستقلة بالتعاون مع سابرينا ناصح، وتمت مراجعته من قبل الخبير الخارجي لآلية إعداد التقارير المستقلة سلوبودان ميليتش. أما المنهجية التي تتبعها آلية إعداد التقارير المستقلة، وجودة المواد التي تنتجها، كما وعمليات المراجعة التي تجريها، فتخضع لإشراف اللجنة الدولية للخبراء التابعة للآلية.[3] كما يتماشى هذا التقرير مع دليل إجراءات وإرشادات استخدام الذكاء الاصطناعي الخاصة بالآلية. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى صفحة آلية إعداد التقارير المستقلة[4] أو مسرد مصطلحات شراكة الحكومة المفتوحة وآلية إعداد التقارير المستقلة[5] أو الاتصال بآلية إعداد التقارير المستقلة على العنوان التالي: irm@opengovpartnership.org.

[1] للاطلاع على تعريفات مصطلحات شراكة الحكومة المفتوحة، مثل المشاركة في الإعداد والتعهدات الواعدة، انظر "معجم شراكة الحكومة المفتوحة" https://www.opengovpartnership.org/glossary.

[2] تقوم آلية إعداد التقارير المستقلة بتجميع التعهدات التي تملك هدفًا مشتركًا على صعيد السياسات خلال عملية مراجعة خطة العمل الوطنية. في هذه الحالات، تقيّم الآلية "إمكانية تحقيق النتائج" و"النتائج الأولية" على مستوى كل مجموعة. ويتم تقييم مستوى الإنجاز على مستوى كل تعهد. لمزيد من المعلومات حول كيفية تجميع الآلية للتعهدات، راجع القسم الرابع حول المنهجية في مراجعة خطة العمل الوطنية.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

[3] "اللجنة الدولية للخبراء"، شراكة الحكومة المفتوحة، تم دخول الرابط في جوان 2026، https://www.opengovpartnership.org/about/who-we-are/international-experts-panel.

[4] "نظرة عامة على آلية إعداد التقارير المستقلة"، شراكة الحكومة المفتوحة، تم دخول الرابط في جوان 2026، https://www.opengovpartnership.org/irm-guidance-overview.

[5] "معجم شراكة الحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة.

الملحق 1: البيانات المتعلقة بكل تعهد[1]

التعهد عدد 1: تكريس الشفافية المالية	
• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** نعم • **القدرة على تحقيق النتائج:** متواضعة	• **نسبة الإنجاز:** مكتمل • **النتائج الأولية:** متوسطة
تم تقييم هذا التعهد في القسم الثاني.	
التعهد عدد 2: منظومة استخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه	
• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** كلا • **القدرة على تحقيق النتائج:** غير واضحة	• **نسبة الإنجاز:** كبيرة • **النتائج الأولية:** لا نتائج ملحوظة
يهدف التعهد الثاني إلى تحديث خدمة استخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه والحد من مركزيتها من خلال إنجاز منظومة معلوماتية إلكترونية على الخط[2]، وتقريب الخدمات من المواطن والأشخاص المعنويين. وقد تم تنفيذ التعهد بنسبة كبيرة، إذ أفادت وزارة الفلاحة عن تحقيق نسبة تقدم بلغت 80 بالمئة بحلول أواخر سنة 2024. وشملت المراحل المنجزة إنشاء فريق عمل متعدد الأطراف (المرحلة 1) لاختيار التقنيات الفنية وإنجاز المرحلة الأولى للتصرف في المعطيات العمومية والشخصية (المرحلة 2). وبدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، انتقل المشروع إلى المرحلة التجريبية (المرحلة 4) في أربع ولايات هي قبلي وزغوان ونابل والمهدية، حيث أُجريت اختبارات فعلية للدفع الإلكتروني بالتعاون مع البريد التونسي.[3] غير أنه لم يتم إنجاز المرحلة الثانية الخاصة بالتصرف المالي للاستخلاص (المرحلة 3) وربط المعلومات مع المنظومة المعلوماتية للتراخيص (المرحلة 5). ووفقًا للجهة المنفذة، شملت التحديات صعوبات تقنية، من بينها الأمن السيبراني واستضافة المنظومة المعلوماتية، إلى جانب محدودية الموارد البشرية على المستوى المحلي. ولم يحقق هذا التعهد نتائج تُذكر في مجال الحكومة المفتوحة، إذ اقتصر على مشروع للرقمنة الإدارية يركز على تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات داخليًا، بدلًا من تعزيز شفافية الحكومة أو مساءلتها أو المشاركة المدنية.	
التعهد عدد 3: منظومة التصرف في مطالب رخص البحث واستغلال الملك العمومي للمياه	
• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** كلا	• **نسبة الإنجاز:** كبيرة • **النتائج الأولية:** لا نتائج ملحوظة

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

• **القدرة على تحقيق النتائج:** غير واضحة	

يهدف التعهد الثالث إلى رقمنة المنظومة الإدارية الخاصة بالتصرف في مطالب ورخص البحث/الاستغلال للملك العمومي للمياه ودراستها، للاستعاضة عن الأساليب الورقية التقليدية. وقد تم تنفيذ التعهد بنسبة كبيرة، حيث بلغت نسبة التقدم 70 بالمئة بحلول نوفمبر 2024.[4] وشملت المراحل المنجزة إحداث فريق عمل، وتحديد الحاجيات الوظيفية المطلوبة وإنجاز المرحلة الأولى للتصرف في المعطيات العمومية (المراحل 1 و2 و3). وانتقل النظام بعد ذلك إلى المرحلة التجريبية (المرحلة 4) في الولايات النموذجية نفسها المعتمدة في التعهد الثاني. غير أن آلية إعداد التقارير المستقلة لم تتمكن من التحقق من إنجاز المراحل المتعلقة باعتماد الإمضاء الإلكتروني ومعالجة المطالب عن طريق المنظومة وإعلام المستفيدين، وتركيز التبادل الحيني للمعلومات بين المنظومة الخاصة بالتصرف في مطالب استغلال الملك العمومي للمياه ومنظومة التصرف الإلكتروني في الوثائق والأرشيف (المراحل 5 و6 و7). ونظرًا إلى أن تنفيذ هذا التعهد انصبّ على تحسين الكفاءة الإدارية الداخلية، فإنه افتقر إلى صلة واضحة بمبادئ الحكومة المفتوحة. كما لم تتمكن آلية إعداد التقارير المستقلة من التأكد من الموعد الذي سيُستكمل فيه الربط الكامل بين التعهد الثالث (الرخص) والتعهد الثاني (الدفع)، بما يتيح التكامل الشامل بين النظامين (المرحلة 7).

التعهد عدد 4: تعزيز الشفافية على مستوى المشاريع العمومية

• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** نعم • **القدرة على تحقيق النتائج:** متواضعة	• **نسبة الإنجاز:** محدودة • **النتائج الأولية:** لا نتائج ملحوظة

يهدف التعهد الرابع إلى إنشاء مرصد تونسي للسياسات العمومية لتوفير بيانات مركزية وقابلة لإعادة الاستعمال بشأن التصرف بالنفايات على المستوى الوطني، مع تنفيذ مشروع تجريبي في ولاية جندوبة. ورغم أن آلية إعداد التقارير المستقلة اعتبرت هذا التعهد واعدًا في مراجعة خطة العمل، ورغم إحراز تقدم في المراحل الأولى من التنفيذ،[5] فإنها لم تتمكن من الحصول على أدلة تثبت تحقيق نتائج أولية. وشهدت المرحلة الأولى من التنفيذ نشر المنصة الرقمية[6] بالتعاون مع جمعية سوليدار (المرحلة 5) في أكتوبر 2024،[7] والإبلاغ عن إنجاز المرحلة الأولى من جمع البيانات والتثبت من دقتها (المرحلة 2). كما تم إنتاج محتوى تحليلي (المرحلة 4)، وتنظيم ورشات عمل جهوية (المرحلة 6) لتدريب منظمات المجتمع المدني المحلية. ولكن لم يتم إنجاز استراتيجية التوسيع (المرحلة 7) والمرحلة الثانية للتصرف في المعطيات العمومية (المرحلة 8). ووفقًا لأعضاء من المجتمع المدني، تعثّر التقدم بسبب السياق السياسي الحساس وتراجع التمويل الدولي،[8] ولا سيما إثر توقف دعم بعض الشركاء الدوليين، مثل المعهد الديمقراطي الوطني. وأفادت وحدة الإدارة الإلكترونية بأن تنفيذ التعهد عُلّق مؤقتًا في جانفي 2025،[9] وأعقب ذلك انسحاب جمعية سوليدار من عملية التنفيذ.[10] وبالنتيجة، ورغم إنجاز عدد من المراحل الأولية جزئيًا، لم تتمكن آلية إعداد التقارير المستقلة من التحقق مما إذا بقيت البوابة قيد التشغيل والاستعمال، خصوصًا من ناحية المساءلة العمومية في مجال التصرف في النفايات.

التعهد عدد 5: تعزيز النشر التلقائي للمعلومة	
• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** نعم • **القدرة على تحقيق النتائج:** متواضعة	• **نسبة الإنجاز:** كبيرة • **النتائج الأولية:** لا نتائج ملحوظة
يهدف التعهد الخامس إلى تمكين هيئة النفاذ إلى المعلومة[11] من رصد ومتابعة مدى التزام الهياكل العمومية (ما يقارب خمسة آلاف هيكل) بنشر وتحيين المعلومات المشمولة بواجب النشر الاستباقي بموجب القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016. وقد بلغ تنفيذ التعهد نسبة إنجاز كبيرة حيث تم وضع منهجية تقييم رسمية (المرحلة 1) في إطار مذكرة تفاهم موقعة مع جمعية Go Act،[12] وجرى اعتمادها في ديسمبر 2024 (المرحلة 2). كما أعدّت بحلول أواخر سنة 2024 كراسة الشروط الخاصة بإنشاء منصة تقنية للرصد والمتابعة (المرحلة 3). غير أن تعليق عمل هيئة النفاذ إلى المعلومة في أوت 2025[13] حال دون تحقيق نتائج ملموسة لهذا التعهد. ففي غياب هيئة تتولى تطبيق منهجية التقييم واتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء حالات عدم الامتثال، فقدَ المواطنون الجهة الأساسية المختصة بالنظر في الدعاوى القانونية المتعلقة بحقهم في النفاذ إلى المعلومة.[14] ورغم أن إطار التقييم يمثل خطوة إيجابية، فإن المراحل المنجزة حتى الآن تركز على تعزيز القدرات الداخلية لهيئة النفاذ إلى المعلومة في مجال الرصد والمتابعة، أكثر من تركيزها على إحداث زيادة مباشرة أو فورية في إتاحة المعلومات أمام العموم في تونس.	
التعهد عدد 6: تعزيز مسار فتح البيانات العمومية في تونس	
• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** نعم • تم تجميع التعهدين السادس والسابع تحت عنوان: تعزيز البيانات المفتوحة • **القدرة على تحقيق النتائج:** متواضعة	• **نسبة الإنجاز:** كبيرة • **النتائج الأولية:** متوسطة
تم تقييم هذا التعهد في القسم الثاني.	
التعهد عدد 7: تركيز مسار فتح البيانات البيئية	
• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** نعم • تم تجميع التعهدين السادس والسابع تحت عنوان: تعزيز البيانات المفتوحة • **القدرة على تحقيق النتائج:** متواضعة	• **نسبة الإنجاز:** محدودة • **النتائج الأولية:** متوسطة

تم تقييم هذا التعهد في القسم الثاني.
التعهد عدد 8: تعزيز الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي

• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** نعم • **القدرة على تحقيق النتائج:** متواضعة	• **نسبة الإنجاز:** محدودة • **النتائج الأولية:** لا نتائج ملحوظة

يهدف التعهد الثامن إلى اعتماد نفس المسار التشاركي لشراكة الحكومة المفتوحة على مستوى البلديات، بهدف تنزيل المفاهيم المتعلقة بالشفافية والمساءلة ضمن برامج وإصلاحات على المستوى المحلي. وقد ظل مستوى التنفيذ محدودًا، حيث عُقدت جلسة عمل لتحديد معايير اختيار البلديات النموذجية في فيفري 2024،[15] فيما أُجري تقييم أولي للتجارب السابقة لشراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي. غير أن الدورات التكوينية لفائدة البلديات الجديدة، وإعداد خطط العمل المحلية، وتنفيذ التعهدات المحلية المحددة (المراحل 4 و5 و6)، لم تُستكمل. كما أدى التأخير في التنسيق بين وزارة الداخلية ووحدة الإدارة الإلكترونية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي إلى تأخير اعتماد القائمة النهائية للبلديات المعنية. ونظرًا إلى عدم إعداد أو تنفيذ أي خطط عمل محلية جديدة بصورة تشاركية خلال فترة إعداد التقرير، لم يحقق هذا التعهد أي نتائج أولية.

التعهد عدد 9: تعزيز مشاركة الشباب والمرأة على المستوى المحلي

• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** نعم • **القدرة على تحقيق النتائج:** متواضعة	• **نسبة الإنجاز:** لم يبدأ التنفيذ • **النتائج الأولية:** لا نتائج ملحوظة

يهدف التعهد التاسع إلى تفعيل دور الشباب والمرأة في صنع القرار على المستوى المحلي من خلال مشاريع تنموية تُعدّ بصورة تشاركية على مستوى البلديات. لكن تنفيذ هذا التعهد لم يبدأ، ولذلك لم يحقق أي نتائج. وعلى غرار التعهد الثامن، حدّ غياب التنسيق المؤسسي من إمكانية التنفيذ والمتابعة. وقد أشارت المقابلات التي أُجريت مع مختلف أصحاب المصلحة إلى أن الجهة المنفذة توقفت عن حضور الجلسات ومشاركة المعلومات.

التعهد عدد 10: تفعيل آليات المشاركة الرقمية بالقطاع العمومي

• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** نعم • **القدرة على تحقيق النتائج:** غير واضحة	• **نسبة الإنجاز:** محدودة • **النتائج الأولية:** لا نتائج ملحوظة

يهدف التعهد العاشر إلى تحسين البوابة الوطنية للمشاركة الإلكترونية e-participation.tn وبوابة "e-مواطن" e-people.gov.tn بهدف تعزيز قدرة المواطنين على التأثير في السياسات العمومية. غير أن مستوى الإنجاز بقي محدودًا، رغم أن وحدة الإدارة الإلكترونية أنجزت تشخيص واقع المشاركة الرقمية (المرحلة 1) وبلورت خطة عمل لتفعيل المشاركة العمومية بحلول جوان 2024 (المرحلة 2) بدعم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولكن في أواخر سنة 2024، تم تعليق التمويل المقدم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، ما أدى إلى توقف مشروع تطوير منصة جديدة للمشاركة تعتمد على برنامج كونسول (Consul) مفتوح المصدر.[16] ورغم إحراز تقدم تأسيسي وداخلي، لم ينجح هذا التعهد في تعزيز المشاركة العمومية بحلول نهاية فترة تنفيذ خطة العمل. كما ظل من غير الواضح ما إذا كانت الحكومة قد تمكّنت من تأمين تمويل بديل لاستئناف تطوير منصة المشاركة الرقمية.

التعهد عدد 11: تعزيز نزاهة عدد من القطاعات من خلال منهجية إدارة مخاطر الفساد

- **قابل للتحقق:** نعم
- **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** كلا
- **القدرة على تحقيق النتائج:** غير واضحة

- **نسبة الإنجاز:** كبيرة
- **النتائج الأولية:** لا نتائج ملحوظة

يهدف التعهد الحادي عشر إلى تعزيز النزاهة العمومية من خلال مرافقة عدد من الوزارات في إرساء سياسة لإدارة مخاطر الفساد وتقييمها والتوقّي منها في القطاعات ذات الأولوية، مثل وزارة الدفاع الوطني ووزارة الصحة ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري[17] ووزارة النقل. وقد التزمت الوزارات المشارِكة رسميًا بالانخراط في هذه العملية، وتم إحداث فرق عمل مخصصة (المرحلة 1). كما تم توفير تدريب تقني حول أدوات إدارة مخاطر الفساد (المرحلة 2). وتعتمد المنهجية على خمس مراحل رئيسية تتمثل في: التزام الوزارة وإحداث فريق العمل، والتدريب على المنهجية، وإعداد خارطة قطاعية لمخاطر الفساد في المجالات المختارة ذات الأولوية، وصياغة تقرير تشخيصي، وتنفيذ خطة عمل استنادًا إلى توصيات التقرير. وبناءً على المعلومات المتاحة، أُنجزت عملية تحديد مخاطر الفساد وإعداد التقارير المتعلقة بقطاع المياه سنة 2024. كما كانت وزارة الصحة بصدد تنفيذ خطة عملها،[18] وكان من المتوقع إعداد تقارير خاصة بقطاعَي النقل والصحة العسكرية منذ اجتماع اللجنة الاستشارية المنعقد في ماي 2025.[19]

أما معوقات التنفيذ فشملت الحاجة إلى مستوى عالٍ من التنسيق بين الإدارة العامة للحوكمة والتوقّي من الفساد والوزارات القطاعية، فضلًا عن تعقيد عملية تحديد المخاطر عبر وظائف إدارية متنوعة. ولم تتمكن آلية إعداد التقارير المستقلة من التواصل مع الجهات المنفذة للتحقق من بعض جوانب التنفيذ.[20] ورغم أن المنهجية أسهمت في تعزيز جهود مكافحة الفساد، إلا أنها لم تتضمن رابطًا واضحًا مع مبادئ الحكومة المفتوحة، مثل مشاركة المجتمع المدني في التنفيذ أو إتاحة خرائط المخاطر وتقارير التقدم وإجراءات المتابعة أمام العموم.

التعهد عدد 12: تطوير وحدات تكوينية متصلة بمجال النزاهة ومكافحة الفساد للموظف العمومي

• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** كلا • **القدرة على تحقيق النتائج:** غير واضحة	• **نسبة الإنجاز:** كبيرة • **النتائج الأولية:** لا نتائج ملحوظة

يهدف التعهد الثاني عشر إلى تطوير ونشر وحدات تكوينية متصلة بمجال النزاهة ومكافحة الفساد من خلال المدرسة الوطنية للإدارة[21] بهدف توحيد المفاهيم المتعلقة بالأخلاقيات وتحسين أداء الموظف العمومي. وقد تم تكوين فريق عمل متعدد الأطراف واختيار خبراء لإعداد المحتوى البيداغوجي الرقمي (المرحلتان 1 و2). كما استُكمل التنسيق مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي بشأن المنصة الإلكترونية، ومع برنامج دعم الحكومة المفتوحة بالدول الأفريقية الفرنكوفونية بشأن مواءمة المحتوى.[22] وقد تم إطلاق تجربة أولية لمنصة التعلم الإلكتروني في بداية شهر مارس 2026، أي بعد انتهاء فترة التنفيذ. وكان من المقرر تعميم استغلالها على جميع الوزارات في سبتمبر 2026.[23] ووفقًا للجهة المنفذة، تمثلت أبرز معوقات التنفيذ في التحديات التقنية المرتبطة بدمج المنصة، والحاجة إلى دعم تقني خارجي لمواءمة الوحدات التدريبية مع المعايير الدولية، مثل المعيار ISO 37001.[24] ورغم أن إطلاق منصة التعلم الإلكتروني يمثل خطوة إيجابية، فإنه تم بعد انتهاء فترة التنفيذ، ولم تكن النتائج الأولية لهذا التعهد قابلة للرصد عند إجراء التقييم.

التعهد عدد 13: تعزيز حوكمة الجمعيات في إطار تطوير الفضاء المدني

• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** نعم • **القدرة على تحقيق النتائج:** غير واضحة	• **نسبة الإنجاز:** كبيرة • **النتائج الأولية:** لا نتائج ملحوظة

يهدف التعهد الثالث عشر إلى تحسين آليات الحوكمة صلب الجمعيات ومرونتها القانونية، وذلك من خلال إعداد دليل عملي حول الالتزامات الجبائية والاجتماعية والإدارية الخاصة بها. وقد بلغ تنفيذ التعهد مستوى كبيرًا، حيث استُكملت الأنشطة الحضورية وغير الإلكترونية بحلول أكتوبر 2024.[25] وشملت المراحل المنجزة التشخيص التشاركي عبر استبيان إلكتروني، وتنظيم خمس ورشات جهوية، ووضع الصيغة النهائية للدليل (المراحل 2 و3 و4).[26] كما نُشرت لاحقًا نسخة إلكترونية من الدليل على موقع مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات (إفادة) باللغتين العربية والفرنسية في جانفي 2026 (المرحلة 7).[27] ولكن بسبب الثغرات في التواصل، كانت فرق التنفيذ غافلة في كثير من الأحيان عن أن أنشطتها تندرج ضمن إطار شراكة الحكومة المفتوحة. فقد نُشر مثلًا الدليل من دون شعار شراكة الحكومة المفتوحة.[28] وقد أسهم التنفيذ في نشر أداة عملية عالية الجودة تُبسّط التنظيمات المعقدة لفائدة الجمعيات حديثة التأسيس،[29] بما قد يساعدها على التعامل مع فضاء مدني يشهد تحديات متزايدة.[30] إلا أن آلية إعداد التقارير المستقلة لم تجد أي أدلة على استخدام منظمات المجتمع المدني لهذا الدليل في وقت إجراء التقييم.

التعهد عدد 14: رقمنة الخدمات الإدارية الموجّهة للمستثمرين	
• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** كلا • **القدرة على تحقيق النتائج:** غير واضحة	• **نسبة الإنجاز:** لا تتوفر أدلة • **النتائج الأولية:** لا نتائج ملحوظة
يهدف التعهد الرابع عشر إلى تحديث مناخ الاستثمار من خلال تطوير الإجراءات الإدارية وإنشاء منصة رقمية وطنية موحدة لفائدة المستثمرين. ولم تتوفر أي أدلة على تنفيذ هذا التعهد على الموقع الإلكتروني التونسي لشراكة الحكومة المفتوحة. ورغم أن خطة العمل تضمنت مراحل تتمثل في إحداث فريق عمل (المرحلة 1)، وتقييم العروض الواردة على منصة الشراء التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية واختيار الشركة التي ستشرف على تطوير المشروع (المرحلتان 2 و3)، إلا أن هذه الإجراءات لم ترد في محاضر جلسات اللجنة الاستشارية لسنتَي 2024 و2025.[31] ولم يحقق هذا التعهد نتائج أولية بسبب غياب الأدلة المتعلقة بالتنفيذ وعدم وضوح صلته بمبادئ الحكومة المفتوحة.	
التعهد عدد 15: تيسير نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة للبيانات والخدمات المتاحة بمواقع الواب العمومية	
• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** نعم • **القدرة على تحقيق النتائج:** متواضعة	• **نسبة الإنجاز:** مكتمل • **النتائج الأولية:** لا نتائج ملحوظة
يهدف التعهد الخامس عشر إلى سد الفجوة الرقمية من خلال توفير مرجعية وطنية موحدة ومعايير تقنية تضمن إتاحة المواقع الإلكترونية العمومية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وقد تم تنفيذ التعهد بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وشملت الأنشطة المنجزة إعداد استبيان وطني لجمع المعلومات حول الواقع الراهن للنفاذية الرقمية (المرحلة 1)، والتعاقد مع خبير محلي (المرحلة 4)، وإعداد مسودة الخطة الوطنية للنفاذ الرقمي بصورة تشاركية (المرحلة 5).[32] كما نُظمت ورشة عمل للحصول على موافقة القيادات رفيعة المستوى في جوان 2024 (المرحلة 7)،[33] فأفضت إلى موافقة رئيس الحكومة رسميًا على الخطة. غير أن تحقيق هدف هذا التعهد يعتمد على تفعيل المعايير المعتمدة على مستوى آلاف البوابات الإلكترونية العمومية. وقد ضمنت مشاركة الجمعيات، مثل جمعية إبصار[34] غير الحكومية التي تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، أن تعكس المرجعية الموحدة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والسمعية، بما يوفر أساسًا لخدمات عمومية رقمية شاملة للجميع.[35] لكن رغم التقدم المحرز، لم تجد آلية إعداد التقارير المستقلة أدلة تثبت أن الخطة دخلت حيز التنفيذ الفعلي، ولذلك لم يكن هذا التعهد قد حقق نتائج أولية بحلول نهاية فترة التنفيذ.	

[1] ملاحظات تحريرية

1. للتعهدات المجمّعة، يتم تقييم إمكانية تحقيق النتائج والنتائج الأولية على مستوى التعهدات المجمّعة وليس الفردية.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

2. ربما تم تنقيح عناوين التعهدات الموجزة توخيًا للإيجاز. من أجل الاطلاع على نص التعهدات الكامل، انظر: رئاسة الحكومة، "خطة العمل الوطنية التونسية 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة، 9 جانفي 2024، https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-action-plan-2023-2025-december.
3. لمزيد من المعلومات حول تقييم التعهدات، انظر: " آلية إعداد التقارير المستقلة: مراجعة خطة العمل – تونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة، 12 فيفري 2026، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2025/02/Tunisia_Action-Plan-Review_2023%E2%80%932025_EN.pdf

[2] "وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري"، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، تم دخول الرابط في جوان 2026، https://dph.agrinet.tn.

[3] "محضر جلسة 8 ماي 2024"، اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 8 ماي 2024، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=3461.

[4] "محضر جلسة 27 نوفمبر 2024"، اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 27 نوفمبر 2024، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=3598.

[5] "آلية إعداد التقارير المستقلة: خطة العمل الوطنية – تونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[6] "المرصد التونسي للسياسات العمومية"، منصة JW، تم دخول الرابط في 24 ديسمبر 2025، https://otpp.tn/jw.

[7] "إطلاق منصة رقمية لمتابعة المشاريع العمومية في تونس"، Team France Export، 20 ديسمبر 2024، https://www.teamfrance-export.fr/infos-sectorielles/35696/35696-lancement-dune-plateforme-numerique-pour-suivre-les-projets-publics-en-tunisie.

[8] مقابلة مع أحد أصحاب المصلحة من المجتمع المدني (لم يُكشف عن هويته) أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 جانفي 2026.

[9] "آلية إعداد التقارير المستقلة: خطة العمل الوطنية – تونس 2023–2025"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[10] تواصل باحث آلية إعداد التقارير المستقلة مع الجهة المنفذة للتعهد عبر البريد الإلكتروني، لكنه لم يتلقَّ أي رد حتى تاريخ استكمال هذا التقرير.

[11] "الهيئة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة – تونس"، الهيئة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة، تم دخول الرابط في 30 نوفمبر 2025، https://inai.tn/fr.

[12] "اتفاقية تعاون وشراكة مع الجمعية التونسية للحوكمة والمساءلة الاجتماعية"، الهيئة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة، مارس 2024، https://inai.tn/wp-content/uploads/2024/03/اتفاقية-تعاون-وشراكة-الجمعية-التونسية-للحوكمة-والمساءلة-الاجتماعية.pdf.

[13] "تونس: إغلاق مقر هيئة النفاذ إلى المعلومة ضربة جديدة للحق في الوصول إلى المعلومات"، مراسلون بلا حدود، تم دخول الرابط في 24 فيفري 2026، https://rsf.org/fr/tunisie-fermeture-de-l-instance-nationale-d-acc%C3%A8s-%C3%A0-l-information-un-nouveau-coup-port%C3%A9-au-droit-%C3%A0.

[14] مقابلة مع أحد أصحاب المصلحة من المجتمع المدني (لم يُكشف عن هويته) أجراها باحث آلية إعداد التقارير المستقلة، 24 فيفري 2026.

[15] "محضر جلسة 8 ماي 2024"، اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.

[16] "محضر جلسة 22 ماي 2025"، اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 22 ماي 2025، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=3461.

[17] "مبادرة إدارة مخاطر الفساد في قطاع المياه في تونس"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم دخول الرابط عليه في جوان 2026، https://www.undp-aciac.org/publications/SCRM%20in%20Water%20Sector%20of%20Tunisia.pdf.

[18] "التقرير النهائي لتونس: إدارة مخاطر الفساد في قطاع الصحة"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم دخول الرابط في جوان 2026، https://www.undp-aciac.org/publications/Tunisia%20-%20Final%20report%20-%20CRM%20Health%20Sector.pdf.

[19] "محضر جلسة 22 ماي 2025"، اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.

[20] تواصل باحث آلية إعداد التقارير المستقلة مع الجهة المنفذة للتعهد عبر البريد الإلكتروني في 8 ديسمبر 2026، لكنه لم يتلقَّ أي رد حتى تاريخ استكمال هذا التقرير.

[21] "زيارة عمل"، المدرسة الوطنية للإدارة، تم دخول الرابط في 24 فيفري 2026، https://www.ena.tn/ar/%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84.

[22] "محضر جلسة 22 ماي 2025"، اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.

[23] وثائق قُدمت إلى آلية إعداد التقارير المستقلة خلال مرحلة مراجعة التقرير قبل النشر، جوان 2026.

[24] "محضر جلسة 8 ماي 2024"، اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.

[25] "محضر جلسة 22 ماي 2025"، اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.

[26] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 9 جانفي 2026.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

[27] "دليل عملي لجباية وحوكمة الجمعيات"، مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات (إفادة)، تم دخول الرابط في جوان 2026، http://www.ifeda.org.tn/files_uploads/guide_ar.pdf.

[28] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 9 جانفي 2026.

[29] مقابلة مع أحد أصحاب المصلحة من المجتمع المدني (لم يُكشف عن هويته) أجراها باحث آلية إعداد التقارير المستقلة، 1 مارس 2026.

[30] قائمة المراقبة في سبتمبر 2023: تونس"، سيفيكوس، سبتمبر 2023، https://monitor.civicus.org/watchlist-september-2023/tunisia.

[31] "شراكة الحكومة المفتوحة في تونس"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم دخول الرابط في جوان 2026، http://www.ogptunisie.gov.tn.

[32] "السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في الجمهورية التونسية"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، نوفمبر 2025، http://www.ogptunisie.gov.tn/wp-content/uploads/2025/11/le-plan.pdf.

[33] "السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في الجمهورية التونسية"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 2025، http://www.ogptunisie.gov.tn/?p=6605.

[34] "محضر جلسة 27 نوفمبر 2024"، اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 27 نوفمبر 2024، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=3598.

[35] مقابلة مع مصدر لم يُكشف عن هويته، 1 مارس 2026.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism